



أشار إلى أن أزمة كورونا تحتاج إلى التدرج في فتح الأسواق

## الطواري لـ «الأنباء»: يجب سن قوانين تمنع تسريح العمالة الوطنية والمقيمة



عصام الطواري

رباب الجوهري

قال المدير الشريك في شركة نيوبيري للاستشارات والرئيس التنفيذي السابق لشركة رساميل للهيكلة المالية عصام الطواري إن أزمة كورونا أثرت على الاقتصاد الكويتي من جانبيه، الأول انخفاض الطلب على النفط بسبب إغلاق المصانع مما قلل الاستهلاك الوقود، والثاني وجبة في فندق كوستا ديل سول، و250 وجبة في فندق ملينوم وأكثر من 6600 وجبة في مركز إيواء والمتمثلة في تكاليف نظام الرعاية الصحية وعملية الإجازة وتعزيز المخزون الغذائي الاستراتيجي.

وأضاف الطواري في تصريح خاص لـ «الأنباء» إن كل دول الخليج بلا استثناء لديها عجوزات في ميزانياتها بسبب السياسة التوسعية التي كانت تتبعها في الاقتصاد علاوة على اعتمادها على التمويل الرأسمالي في البنى التحتية بغرض تنشيط الاقتصاد، وعليه كل الدول تقرب من دائرة العجز، مضيفاً أن جزءاً من الحلول لسد عجز الميزانية في الكويت هو الاقتراض العام ومواجهة زيادة المصاريف في الميزانية.

أما بخصوص إغلاق الأنشطة الاقتصادية في الكويت لمواجهة أزمة كورونا، قال الطواري إنها ستخلق تداعيات سلبية على الاقتصاد تزامناً مع فقدان الدخل وتسريح العمالة، مشيراً إلى أن الأزمة ستؤثر على عوائد القطاع العقاري في ظل عجز الشركات عن مواجهة التزاماتها مستقبلاً. وأكد الطواري أن الأزمة في شفاها الإيجابي ساهمت في تنشيط قطاعات الأعمال مثل التطبيقات الإلكترونية والتعامل الإلكتروني من خلال المنصات الإلكترونية، حيث سيتم التحول إلى الرقمنة بشكل أكبر والتوجه مباشرة للخدمات الحكومية والتعلم عن بعد، ما سيغير آليات العمل.

وأضاف الطواري أن أزمة كورونا وفقاً للدراسات أزمة طويلة الأجل لأن الخروج منها يحتاج إلى التدرج في افتتاح السوق، ولهذا فإن الحلول الاقتصادية التي طرحت سواء فيما يخص القروض الميسرة أو غيرها غير واضحة حتى الآن ولا يمكن تحديد آثارها.

إجراءات الخروج من الأزمة وحول الإجراءات التي يمكن تطبيقها للخروج

6600 وجبة توزع يومياً على مراكز الإيواء في كبد... ونعمل بطاقتنا القصوى لتلبية طلبات الوزارات والهيئات الحكومية

## المزدي لـ «الأنباء»: «كاسكو» تورّد 33 ألف وجبة يومياً على المحاجر الصحية ومراكز المخالفين

الشركة تتبع أقصى درجات التعقيم للوجبات تماشياً مع إجراءات الصحة الاحترازية

منتسبي وزارة الداخلية بالوجبات اليومية، وبالفعل بدأ نشاط الشركة يعود من جديد من خلال توريد الوجبات إلى الطاقم الطبي في مبنى شركة الخطوط الجوية الكويتية (T4)، ومع تطور الأحداث وبدء اتخاذ الكويت خطوات لبدء اجلاء الكويتيين في مختلف دول العالم وعودتهم إلى أرض الوطن، تم زيادة عدد الصالات التي تستقبل المواطنين وفحصهم إلى 4 صالات في مبنى مطار الجزيرة ومبنى مطار الشيخ سعد المخصص للطيران الخاص ومبنى المطار الحالي القديم بالإضافة إلى صالة مبنى (T4). وذكر أن «كاسكو» قبل دخول شهر رمضان المبارك كانت تقوم بتوريد 3 وجبات في اليوم للعديد من المحاجر الصحية والفنادق ومراكز الإيواء للوافدين المخالفين والعديد من الأماكن في وزارة الصحة، عقب دخول شهر

وذكر المزدي انه بعد انتشار جائحة فيروس كورونا أعلنت الكويت للحالات المصابة في نهاية شهر فبراير الماضي، والقرارات التي اتخذها مجلس الوزراء في إغلاق مطار الكويت الدولي ووقف الرحلات التجارية انعكس الأمر سلباً على الشركات العاملة في مطار الكويت الدولي وأصبحت جميع الأعمال بالشلل، ونظراً لاعتماد الشركة بشكل كبير على توريد الوجبات إلى الرحلات الجوية وبالأساس إلى شركتي الخطوط الجوية الكويتية وشركة طيران الجزيرة وبعض شركات الطيران العاملة في المطار تأثرنا في بداية الأزمة.

وأشار إلى أن الشركة قامت في هذا التوقيت بعمل مبادرة وطنية إلى مجلس الوزراء ووزارة الصحة باعتبارها شركة حكومية مملوكة بالكامل إلى شركة الخطوط الجوية الكويتية، وتتلخص هذه المبادرة في وضع كل إمكانيات الشركة تحت تصرف الحكومة، وتم عمل خطة لتزويد المحاجر الصحية وطاقم وزارة الصحة والعاملين في الصفوف الأمامية، وكذلك



فؤاد المزدي



مشاهدة الفيديو

وأشار إلى أن الشركة قامت في هذا التوقيت بعمل مبادرة وطنية إلى مجلس الوزراء ووزارة الصحة باعتبارها شركة حكومية مملوكة بالكامل إلى شركة الخطوط الجوية الكويتية، وتتلخص هذه المبادرة في وضع كل إمكانيات الشركة تحت تصرف الحكومة، وتم عمل خطة لتزويد المحاجر الصحية وطاقم وزارة الصحة والعاملين في الصفوف الأمامية، وكذلك



جانب من تسليم الوجبات

### القروض الميسرة ستضع البنوك في حيرة بين المسؤولية الاجتماعية وحماية أموال المساهمين

في حيرة بين المسؤولية الاجتماعية وحماية أموال المساهمين

### أزمة «كورونا» ستسهم في تنشيط قطاع الأعمال والتطبيقات الإلكترونية والتحول الرقمي

من جانب وتوجه عام وشامل حتى نتجح، مشيراً إلى ان الاعتماد على البنوك في تقديم القروض الميسرة له شقان، احدهما ايجابي والآخر سلبي، فمن الناحية ايجابية يعتبر الاعتماد على الجانب المصرفي امراً صائباً لان البنوك تمتلك قاعدة بيانات ومعلومات يمنحها القدرة على التقييم، كما ان منح قروض ميسرة من قبلها يعتبر جزءاً من المسؤولية الاجتماعية لدعم القطاعات الاقتصادية.

أما سلبية قيام البنوك بالإقراض فتكمن في ان المصارف كيانات تنتمي للقطاع الخاص ويجب عليها حماية مساهميهام ومودعيها وذلك بالرغم من ضمان الابداعات من قبل الحكومة الا ان هناك جزءاً من المسؤولية تقع على عاتق البنوك، ولذلك فإن عملية تمويل كل هذه القروض الميسرة ستضع البنوك في خاتمة تعارض المصالح حيث ستقع في حيرة بين حماية أموال المساهمين ودعم الشركات الكبيرة والمتوسطة والكبرى. وهناك نقطة أخرى متمثلة في ان البنوك لديها «عقلية انتماني» متحفظة، فيما يحتاج التمويل الميسر الى المرونة في عملية التمويل ولهذا ادارة البنوك ستواجه حيرة في التعامل مع هذا الامر.

من الأزمة، قال الطواري: يجب ايجاد حزمة كاملة لتحفيز ودعم الاقتصاد المحلي عن طريق تقديم قروض مضمونة من قبل الحكومة لاعطاء دافع للبنوك في سرعة الرد وتقديم القروض دون ان يكون لها تأثير سلبي على ارباعها وميزانياتها مستقبلاً، وكذلك يجب ان تكون هناك سرعة في التجاوب مع هذه الشروط، كذلك يجب سن قوانين تمنع تسريح العمالة الكويتية والمقيمة وتضمن استمراريتها رغم الأزمة، لاسيما ان وجود فاقد كبير في اعداد السكان سينعكس سلباً على القدرة الشرائية في البلاد وسيؤثر على حجم الطلب في الاقتصاد، كما سيؤثر على قطاع العقار حال فقدت العمالة وظائفها او تركت البلاد نهائياً. مشيراً الى اهمية دعم وتعزيز حجم الطلب وطرح مشاريع للقطاع الخاص لاستمراره في ضخ اموال في شريان الاقتصاد المحلي، ولهذا يجب دعم المصادر الأخرى مثل تقديم الكويت كمرکز للخدمات اللوجستية كما في مدينة الحرير وغيرها.

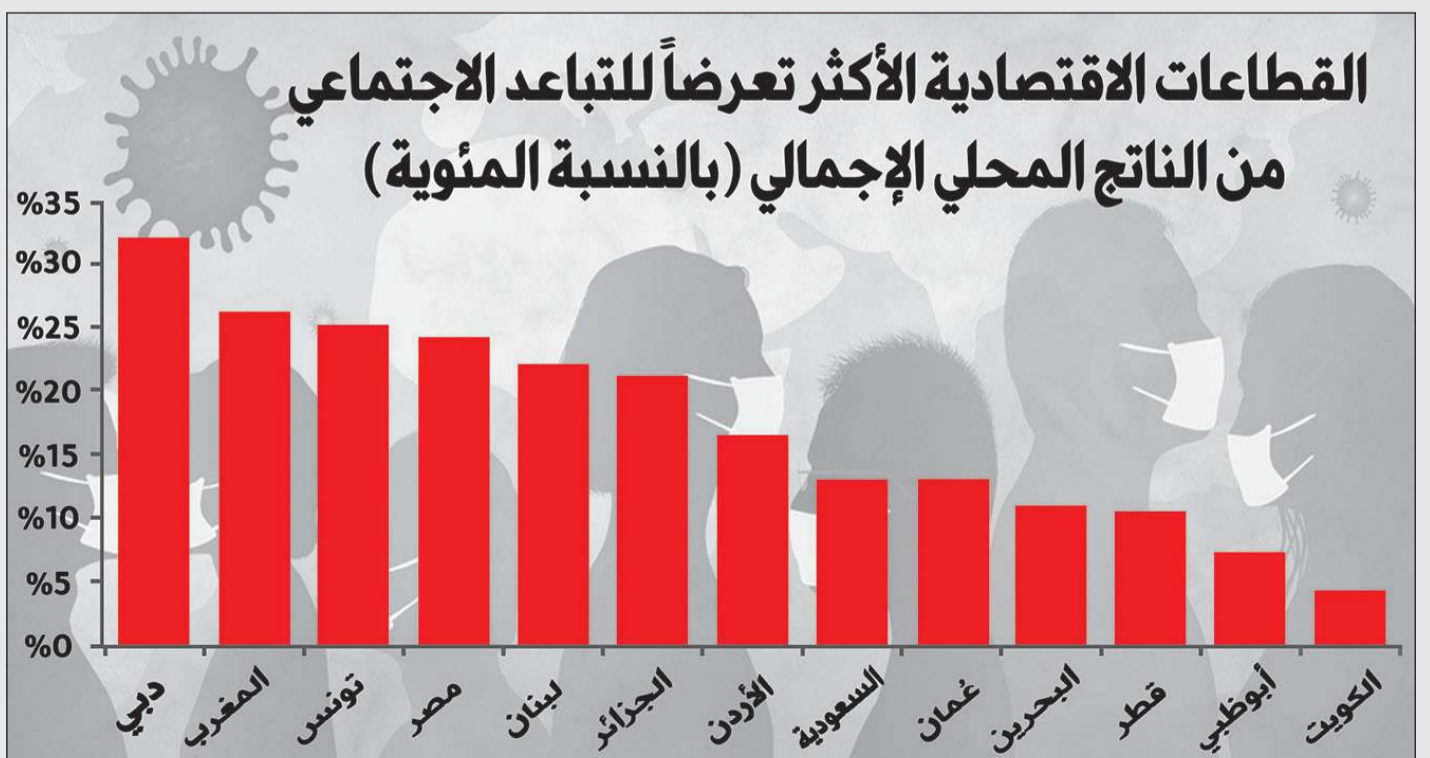
تأثير الحزمة على البنوك وأشار الى ان اي حزمة اقتصادية يجب ان تكون متكاملة وتعمل على أكثر

تتمثل في القطاعات الأكثر تأثراً بالأزمة.. والتي تسهم بنسبة قليلة في الناتج المحلي للبلاد مقارنة بالدول الأخرى

# الاقتصاد الكويتي الأقل تضرراً من «كورونا» خليجياً وعربياً.. بنسبة 4٪ فقط

صلاية المركز المالي للكويت تعتمد على مصدات مالية قوية تتمثل في الأصول السيادية الخارجية

والتي ثبتت التصنيف الائتماني للكويت ولكن يبقى الاحتياج للتمويل قصير الأجل لسد عجز الموازنة، مشيراً إلى تقديم الحكومة مشروع قانون الدين العام لمجلس الأمة بحد أقصى نحو 65 مليار دولار كسقف للاستدانة الحكومية. وكان مجلس الوزراء الكويتي قد أقر حزمة دعم للقطاعات الاقتصادية المتضررة من الإجراءات الحكومية المتخذة لتجنب تفشي كورونا ومن بينها ضمان عدم تضرر المواطنين العاملين في القطاعات الأكثر تضرراً من تداعيات الأزمة التي أصابت العالم كله. بينما جاءت الأردن سابعاً بنسبة 16٪ ثم المملكة العربية السعودية حلت ثامناً بنسبة 13٪ متساوية مع عمان بنفس النسبة. بينما نجد البحرين جاءت في المركز العاشر بنسبة 11٪ ثم تليها دولة قطر بنسبة 10٪ ثم ابوظبي بنسبة 8٪ تقريباً.



فيروس كورونا الوبائي، حيث تمثل مساهمة تلك القطاعات الأكثر تضرراً من الإغلاق والتباعد الاجتماعي في الناتج المحلي الإجمالي ما يقرب من 4٪، وهي أقل مساهمة من القطاعات المتضررة بين الدول الخليجية و12 دولة عربية تضمنتها التقرير الصادر حديثاً. وأشار التقرير إلى أن الكويت أقل الدول الخليجية والشرق الأوسطية تأثراً بنسبة

علاء مجيد يتعرض الاقتصاد الكويتي وباقي اقتصادات العالم إلى تأثيرات سلبية واسعة على أثر الإجراءات التي اتخذتها الحكومات من حظر التجول والإغلاق على كل الأنشطة الاقتصادية تقريباً، وذلك نتيجة المخاوف من تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد. وفي ضوء هذه التأثيرات السلبية، تبقى بعض بعض القطاعات الاقتصادية، مثل تجارة التجزئة وقطاع الفنادق والمطاعم وقطاع الترفيه وأخيراً قطاع الأغذية والمشروبات، الأكثر تضرراً والتي يلحق بها الضرر في بداية الأزمة ثم يمتد لباقي القطاعات الاقتصادية المختلفة بدرجات متفاوتة. وفي هذا السياق، أوضح تقرير صادر عن شركة أبحاث عالمية حصلت «الأنباء» على نسخة منه، مدى تأثير العديد من القطاعات الاقتصادية بالكويت وسط تفشي